

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيره في العلاقات البريطانية-الأمريكية

م.م. به يمان مصطفى محمد
م.م. كارزان
محمد قادر (**)

المقدمة

كان قرار انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي عام (١٩٧٣) نتيجة قناعتها بأن الاتحاد يحقق لها بعضاً من مصالحها، ولكن في الوقت نفسه هناك مطالبة بالخروج من الاتحاد، حتى وصل الأمر إلى إجراء استفتاء في (٢٣ حزيران ٢٠١٦)، وصوّت البريطانيون لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، وجاءت نتيجته بناء على أسباب عدة، أدت إلى الاعتقاد لدى البريطانيين بأن الخروج من الاتحاد يكون من صالح بريطانيا. وكان استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي نقطة محورية في تاريخ العلاقة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، لأن بريطانيا ذات أهمية بالغة لكونها تقع بين القارة الأوروبية والولايات المتحدة، هذا إضافة إلى أهميتها على المستوى السياسي، أما فكرة إمكانية إيجاد علاقة متميزة بين بريطانيا وأمريكا فقد تبلورت بشكل إيجابي خلال الحرب العالمية الثانية. من جهة أخرى فإن الولايات المتحدة تحتاج لحليف قوي، فضلاً عن أن بريطانيا تميل إلى السياسات الأمريكية في كثير من القضايا العالمية.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث في هذا الموضوع لحيويته لأن المناقشات مازالت جارية حول الموضوع، ونريد من خلال هذا البحث بيان أسباب اندماج الدولة البريطانية داخل الاتحاد الأوروبي وصعوبة هذا الاندماج، ثم تحليل أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومدى تأثيره في مستقبل العلاقة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما بعد إجراء الاستفتاء (٢٣ حزيران ٢٠١٦).

إشكالية البحث: ستتأثر علاقات بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي بشكل عام، ولكن إلى أي مدى ستتأثر علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، سنحاول من خلال البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما معوقات تكامل اندماج بريطانيا في الاتحاد الأوروبي؟ وما أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؟ هل ستتأثر العلاقة بين بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية بخروجها من الاتحاد الأوروبي؟ وإلى أي مدى سيتأثر مستقبل تلك العلاقة؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها " تتمتع العلاقات البريطانية_الأمريكية بميزة تحالفية استراتيجية. فما تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في هذه العلاقات إيجاباً أو سلباً.

منهجية البحث: في هذا البحث تم الاعتماد على مناهج عدة منها المنهج الوصفي لوصف واقع وجود بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي، والمنهج التقييمي لتقييم حالة العلاقة بين بريطانيا وأمريكا، والمنهج المستقبلي لتوضيح الرؤية والسيناريوهات المستقبلية.

هيكلية البحث: إضافة إلى المقدمة والخاتمة، تحتوي هذه الدراسة على ثلاثة مباحث كالتالي: يتضمن المبحث الأول سيتضمن تمهيداً حول تأريخ العلاقات البريطانية_الأمريكية ونشأة الاتحاد الأوروبي وذلك في مطلبين متتاليين، ففي المطلب الأول سنتناول نبذة تاريخية عن العلاقات البريطانية_الأمريكية، أما المطلب الثاني فيخصص لعرض نبذة عن نشأة الاتحاد الأوروبي، وفي المبحث الثاني سنتناول تطور العلاقة بين بريطانيا و الاتحاد الأوروبي، وذلك في مطلبين، خُصص المطلب الأول لموضوع انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي، ونوقشت في المطلب الثاني أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أما المبحث الثالث فنُخصص لآفاق تطور العلاقات البريطانية_الأمريكية بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، وذلك في مطلبين نتحدث في المطلب الأول عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ونتناول في المطلب الثاني عروضاً لسيناريوهات آفاق تطور العلاقات البريطانية_الأمريكية.

المبحث الأول: تمهيد

شهد القرن العشرون العديد من تجارب الاندماج والتكامل الإقليمي في قارات مختلفة من العالم، ومن بينها التجربة الأوروبية و هي تجربة ناجحة، حيث تمكنت من فرض نفسها على العالم وتمتعها بقدرة هائلة ومتميزة في إبراز أسلوبها على الساحة العالمية. في حين إن العلاقة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لها علاقة استراتيجية وتأريخية، فإن على الولايات المتحدة أن تنظر إلى وجود بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي بأنه يحسن فرص التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، من هذا المنطلق نتناول هذا الموضوع ضمن مطلبين:

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن العلاقات البريطانية-الأمريكية:

تعد العلاقات الأمريكية البريطانية علاقات استراتيجية تحالفية منذ اقامتها، ولعقود عدة تربط البلدين علاقات عامة وخاصة ، وتجمعهما الدبلوماسية والثقافة والسياسة وحتى العلاقات العسكرية. فثبتت العلاقات بين البلدين بداية القرن العشرين، إذ تحالف البلدان في الحرب العالمية الأولى والثانية ثم الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية مروراً بحرب أفغانستان وغزو العراق في عام (٢٠٠٣) وصولاً إلى الحرب ضد الإرهاب^١.

حيث أطلق رئيس الوزراء البريطاني الأسبق "ونستون تشرشل" بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على العلاقات الأنجلو أمريكية تعبير "العلاقة الخاصة"، وذلك في خطابه الشهير بعنوان "الستار الحديدي" في عام (١٩٤٦) ، ووصف التحالف بين الولايات المتحدة وبريطانيا بأنه "علاقة خاصة" بناء على ذلك فإن العلاقات الأمريكية البريطانية اتسمت بالخصوصية التحالفية لذلك أصبح هذا المصطلح جزءاً من قاموس العلاقات الأنجلو أمريكية^(٢). وتتسم العلاقة بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة بالخصوصية بسبب الروابط في ثلاثة مجالات أساسية، وهي: المخابرات والقوات

^(١) نقلاً عن: الموقع نون بوست: مالذي يعنيه خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بالنسبة لأمريكا؟، على الرابط الإلكتروني: <https://www.noonpost.net/content/11431> في ١٠/٩/٢٠١٦.

^(٢) نقلاً عن: الموقع مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية: الرابط بين إسرائيل وبريطانيا وأمريكا، على الرابط الإلكتروني: <http://rawabetcenter.com/archives/7666> في ١٠/٢/٢٠١٧.

الخاصة والأسلحة النووية. بالإضافة إلى التركيبة السكانية، والدين، والثقافة، والقانون، والسياسة، والاقتصاد... الخ، مع ذلك فإن المجالات الثلاثة تتسم بالأهمية القصوى بحيث يتم حمايتها من التوتر في أي زمان وأي مكان^(٣).

إن تلك "العلاقة الخاصة" بين بريطانيا والولايات المتحدة بمثابة حجر الزاوية في السياسة الخارجية البريطانية، ولكن بدرجات متفاوتة، فمنذ أربعينيات القرن الماضي غالباً ما ينظر إلى بريطانيا بأنها صوت الحلفاء الرائد في تشكيل مناقشات السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وجرت توقيع وثيقة الشراكة بين الولايات المتحدة وبريطانيا لتحقيق المصالح المشتركة في هيئات مختلفة مثل الأمم المتحدة وحلف الشمال الأطلسي، وغيرها من المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف^(٤). كما أشارت رئيسة الوزراء البريطانية الأسبق "ماركريت تاتشر" إلى العلاقة الخاصة، قائلة يجب أن تستمر هذه العلاقة ويحسب لها، لأن الولايات المتحدة تحتاج إلى صديق لإنجاح المهمة الطويلة كالقائد العالمي الوحيد^(٥).

واعتمدت بريطانيا في سياستها الخارجية اتجاه المجتمع العالمي على الحفاظ على توازنها في العلاقات بين الولايات المتحدة و أوروبا. فمنذ عام (١٩٤٥) تشكل بريطانيا الحليف الرئيس للولايات المتحدة التي من خلالها تحاول الضغط على دول الاتحاد الأوروبي وتممر قراراتها مستفيدة من مكانة بريطانيا وثقلها في الاتحاد. كما وصف الرئيس الفرنسي الأسبق "شارل ديغول"، بريطانيا بأنها "حصان طروادة الأمريكي في أوروبا"^(٦). ويتضمن المنظور الأمريكي أيضاً رأياً مفاده أن وجود بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي يحسن الفرص للتعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لأن بريطانيا والولايات المتحدة في اتجاه واحد في العديد من القضايا الدولية والأيديولوجية

^٣ Tim Oliver and Michael Williams, Making the 'Special Relationship' Great Again? LSE ideas, Strategic Update 17/1/2017, P6

^٤ Derek E. Mix, The United Kingdom: Background and Relations with the United States, Analyst in European Affairs, Congressional Research Service, ٢٠١٥, P8.

^٥ Nile Gardiner and Theodore Bromund: The Trump-May White House Meeting: Five Key Recommendations for Advantange the Special Relationship, ISSUE BRIEF, NO 4649, the Heritage Foundation, USA, 2017. p2.

^٦ شريف عبدالعزيز، الخروج البريطاني وانتصار ديغول من قبره، على موقع مفكرة الإسلام على الرابط الإلكتروني:

في ٢٠١٦/١١/١ <http://islammemo.cc/Tahkikat/2016/06/25/297047.html>

مثل الاقتصاد الليبرالي، التجارة الحرة، والأمن وغيرها، وجعلت عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي محل اهتمام كبير ومباشر بالنسبة لها^(٧).

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة (٢٠٠٣) بدعم وتحالف بريطاني، أبرز مثال على حرص بريطانيا على علاقتها مع الولايات المتحدة، حيث استمرت بريطانيا في دعم الاحتلال الأمريكي، بل وشاركت فيه على الرغم من معارضة العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا وألمانيا، ففي ظل إدارة "جورج بوش" الابن كان هناك توافق كبير بين الولايات المتحدة وبريطانيا وكان "توني بلير"، رئيس الوزراء البريطاني آنذاك، يدعم سياسات الولايات المتحدة بصورة كبيرة فبدلاً من أن تصبح بريطانيا في ظل إدارة "توني بلير" حلقة وصل وربط بين المجتمع الأوروبي والولايات المتحدة، كانت بريطانيا تسير في اتجاه واحد فقط وهو التقارب والتحالف مع الولايات المتحدة^(٨).

وقد دار نقاش في بريطانيا طيلة سنوات حكم "بلير-بوش" حول تأييد بلير السياسات الأمريكية ما جعل أن يعتقد البعض أن هذا التأييد يخدم أمريكا أكثر من بريطانيا، و دفع "توني بلير" ثمننا سياسياً باهظاً مع الرأي العام البريطاني وداخل حزب العمال الذي كان يتزعمه، لتحالفه الوثيق مع الرئيس "جورج بوش". وأظهر بعض المراقبين البريطانيين حرصهم على المصالح الوطنية البريطانية ودعوا إلى أن المصالح الوطنية البريطانية يجب أن تحظى بالأولوية في تحديد السياسة الخارجية البريطانية، وأن هذه المصالح ليست متطابقة دائماً مع المصالح القومية الأمريكية، ويجب على المملكة المتحدة أن لاتبالي كثيراً بالولايات المتحدة في سياستها الخارجية^(٩). وبدأ "توني بلير" يرضخ لرغبات واشنطن وذلك لتعويض عزلة بريطانيا في أوروبا أمام تحالف المنافسين (ألمانيا و فرنسا)، ولمساعدتها في الحفاظ على مكانتها ويكون لها دور

^٧ Almut moller and Tim oliver: The United Kingdom and the European Union, Deutsche Gesellschaft fur Auswartige Politik (DGAP), Germany, 2014. P16.

^(٨) ليندا هيرد، العلاقة الأمريكية البريطانية هل هي خاصة حتى الآن؟ مجلة الشدعة، مجموعة الحبتور، عدد ٧٨، أكتوبر نوفمبر، دبي، ٢٠٠٧.

^٩ Tim Oliver and Michael Williams , Ibid ,pp ٤٧٥-٥٦٧.

المطلب الثاني: نبذة عن نشأة الاتحاد الأوروبي:

(١) جميل مطر: نهاية العلاقات الخاصة بين بريطانيا وأمريكا، متاح على موقع الشروق على الرابط الإلكتروني:

¹¹Tim Oliver and Michael Williams. *Ibid*, pp 475-567.

¹⁾ Artur Kacprzyk and Wojciech Lorenz: Prospects For the UK-U.S. Special Relationship, PISM: (BULLETIN) the polish institute of international affairs, poliska, 2017.

وعلى مدى عقود طويلة من خلال رؤى فكرية، في البداية اختلفت دوافعها وأهدافها بحيث شكلت هذه الرؤى مخزونا أخذت منه النخبة السياسية عندما أخذت الظروف العالمية والإقليمية والمحلية بالنضوج، لتدخل معاهدة ماستريخت* حيز التنفيذ في عام (١٩٩٣)^٣.

إن فكرة توحيد أوروبا جاءت لأول مرة في وثيقة حملت اسم "تراكتاتوس" على يد ملك "بوهيميا بوديراد" في عام (١٤٦٤)، وذلك من أجل مواجهة الدولة العثمانية بعد سقوط القسطنطينية في أيدي الأتراك، وطالب الملك بوضع ميثاق عدم اعتداء بين الشعوب المسيحية، وبعد ذلك طرح المفوض الفرنسي "القس دو سان بيار" الذي كان له دور مهم في وضع معاهدة "أوترخت" (١٧١٣ _ ١٧١٥) التي وضعت حدا لحرب الانفصال الإسبانية، و طرح مشروعا لبناء سلام دائم في أوروبا وبين الملوك المسيحيين^٤. وفي القرن العشرين وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى ظهرت بعض محاولات دبلوماسية لتحقيق الوحدة الأوروبية، مثل^٥:

١. دعوة الكونت النمساوي "كودينهوف كاليرجي" عام (١٩٢٣) إلى إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية على غرار النموذج الأمريكي.

٢. دعوة وزير خارجية فرنسا "بريان" في خطابه أمام عصبة الأمم في (١٩٢٩/١٢/٢٩) إلى قيام اتحاد أوروبي.

* معاهدة ماستريخت هي المعاهدة المسؤولة عن إنشاء الاتحاد الأوروبي ، والتي تم التوقيع عليها (في ٧ فبراير ١٩٩٢) ، من قبل ١٢ من قادة الاتحاد الأوروبي. تعكس المعاهدة النوايا الجدية من جميع البلدان من أجل إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي المشترك. هدف معاهدة الوصول إلى السياسات الموحدة للدفاع، والعملة والمواطنة بين جميع الدول الأعضاء، للمزيد انظر: د. عبد العظيم الجوزوري، الاتحاد الأوروبي: الدولة الأوروبية الكونفدرالية، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٧.

١) د.مخلد عبيد المبيضين: الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ٢٥.

٢) د.أحمد سعيد نوفل: الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٦، مركز دراسات الوحدة العربية، الامارات، ٢٠١٠، ص ٢-١.

٣) د.انور محمد فرج: السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط اعلان برشلونة انموذجاً، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٩، ٢٠٠٩، ص ٦٦.

٣. مشروع "جورج مارشال" وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية، في عام (١٩٤٧). وبناء على هذه الدعوة، انعقد بباريس في عام (١٩٤٧) اجتماع للدول الأوروبية وفيه وضع تقرير عن التعاون الاقتصادي في أوروبا، وصدر بموجبه قانون العون الأمريكي لأوروبا، المعروف باسم "مشروع مارشال".

لكن هذه المحاولات لم تكن مثمرة ولم تتمكن من تحقيق هدفها الا بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد محاولات عدة من قبل العديد من الحكومات والشخصيات السياسية. بناء على ذلك فإن نشأة الاتحاد الأوروبي ترجع إلى مابعد الحرب العالمية الثانية، إذ ألحقت الحرب دماراً كبيراً وخسائر اقتصادية وإنسانية كثيرة، بالقارة الأوروبية وشعوبها، فكان الطرح البديل آنذاك هو العمل على اجتناب تكرار كارثة الحرب مرة أخرى^(٦). لذلك انطلقت أوروبا في طريقها نحو الاتحاد الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية، وأول دولة دعت إلى الاتحاد كانت فرنسا في (٩/حزيران/١٩٥٠) وكانت بمثابة الحجر الأساس للاتحاد الأوروبي، وقبلت الدعوة منذ البداية ستة بلدان وهي "ألمانيا، بلجيكا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا بالإضافة إلى فرنسا"^(٧).

من جهة أخرى، فإن نشأة الاتحاد الأوروبي تربط بفكرة وجود منظمات بين دول غرب أوروبا من أجل تحقيق السلام والتعاون بينها، في عام (١٩٥١) وقعت تلك الدول الأوروبية على معاهدة إنشاء منظمة "جماعة الفحم والصلب الأوروبية"، وفي عام (١٩٥٧) وبعد نجاح هذه المنظمة قامت هذه الدول بالتوقيع على معاهدين لإنشاء منطمتين اقتصاديتين أخريتين، "جماعة الطاقة الذرية الأوروبية وجماعة الاقتصادية الأوروبية"^(٨).

هذه الجماعات لم تكتف بتقوية العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء فقط، بل سعت إلى التنسيق السياسي بينها وإقرار هذه التوجهات جرى الاتفاق على عقد

(٦) دعبدرؤوف هاشم بسونى، المفوضية الأوروبية:الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي، دار الفكر الجامعي، مصر، ٢٠٠٧، ص١٦.

(٧) نقلا عن: الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي بالعربي، نظرة عامة عن الاتحاد الأوروبي، على الرابط الإلكتروني: <http://www.eu.arabic.org/overview.htm> في ٢٠١٦/١١/١٠

(٨) د.مخلد عبيد المبيضين: مصدر سبق ذكره، ص ٨١-٨٢.

معاهدة "ماستريخت" و تم التوقيع عليها في (٧/شباط/١٩٩٢)^{١٩} ويمكن تلخيص مسيرة الاتحاد الأوروبي في الجدول (١).

الجدول (١) تلخيص مسيرة الاتحاد الأوروبي

التاريخ	الحدث
١٩٥١	معاهدة باريس لتكوين الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، من قبل: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ.
١٩٥٧	معاهدة روما لإنشاء (الجماعة الاقتصادية + الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية) من قبل: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ.
١٩٧٣	انضمام إلى الجماعة الأوروبية كل من: بريطانيا، أيرلندا، الدنمارك.
١٩٧٦	دمج الجماعات الثلاث في (الجماعة الأوروبية) (European Community).
١٩٧٩	تأسيس النظام النقدي الأوروبي بناء على مبادرة ألمانية فرنسية، وإجراء أول انتخابات لأعضاء البرلمان الأوروبي بشكل مباشر.
١٩٨١	انضمام دولة (اليونان) إلى الجماعة الأوروبية.
١٩٨٦	انضمام (إسبانيا والبرتغال) إلى الجماعة الأوروبية.
١٩٩٣	دخول اتفاقية الاتحاد الأوروبي (اتفاقية ماستريخت) حيز التنفيذ.
١٩٩٤	تأسيس بيت العملة الأوروبي ومقره فرانكفورت كخطوة تمهيدية لتأسيس البنك الأوروبي المركزي.
١٩٩٥	انضمام فنلندا والسويد والنمسا للاتحاد الأوروبي.
١٩٩٨	مفاوضات مع المجر، بولندا، استونيا، التشيك، سلوفينيا، وقبرص للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.
٢٠٠٠	بداية مفاوضات الانضمام مع لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، رومانيا، وسلوفاكيا.
٢٠٠٢	إدخال (اليورو) كعملة نقدية داخل الاتحاد الأوروبي.
٢٠٠٣	مجلس الحكماء يقدم مسودة "اتفاقية حول دستور أوروبا".
٢٠٠٤	انضمام بولندا، المجر، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، استونيا، ليتوانيا، لاتفيا، قبرص ومالطا.
٢٠٠٧	انضمام رومانيا وبلغاريا للاتحاد الأوروبي.
٢٠١٣	انضمام كرواتيا للاتحاد الأوروبي.

Source: The history of the European Union, available at:

<http://www.gresham.ac.uk/lectures-and-events/the-referendum-on-europe-> and
https://en.wikipedia.org/wiki/History_of_the_European_Union

^{١٩} لجنة جديد، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات واختلاف النتائج، رسالة الماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سوريا، ٢٠٠٤، ص ٢٥.

اليوم يعد الاتحاد الأوروبي فاعلاً دولياً، له حضور قوي في حقل العلاقات الدولية، وهو يتمتع بقدرات عسكرية، اقتصادية وقدرات دبلوماسية وسياسية قوية^{٢٠} و يتكون الاتحاد الأوروبي من عدة مؤسسات رئيسة تسهم في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى عدد آخر من المؤسسات التي تلعب دوراً أقل أهمية. تضم البنية المؤسسية للاتحاد الأوروبي ستة أنواع من المؤسسات، وهي: "المجلس الأوروبي، مجلس الاتحاد الأوروبي، البرلمان الأوروبي، المفوضية الأوروبية، محكمة العدل الأوروبية، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية"^{٢١}.

بناءً على ماتقدم يعد الاتحاد الأوروبي أكبر تجربة مرت بها القارة الأوروبية، وهي الأهم من بين التجارب التكاملية في العالم، فضلاً عن أنها الأنجح بين تجاربها حيث ترتبط من خلالها، دول الاتحاد من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما أسهم في بناء كتلة إقليمية أوروبية موحد ومنظم وقوي. هذا الحدث التاريخي الذي كان بمثابة انعطافة تاريخية في أوروبا، وانعكس إيجاباً على المجتمع الأوروبي وأسهم في تقدم أوروبا وازدهارها حتى أفرزت تأثيراتها السياسية الاستقرار السياسي وأنتجت أنظمة ديمقراطية أسهمت في تحقيق التقدم والتطور في المجالات كافة.

المبحث الثاني/ تطور العلاقة بين بريطانيا و الاتحاد الأوروبي

رافقت عملية انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي، وتطور العلاقة بينهما ثم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وأسباب خروجها، تطورات تاريخية مهمة، بناء على ذلك نتناول الموضوع ضمن مطلبين متتاليين، إذ نخصص المطلب الأول لموضوع انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي، أما المطلب الثاني فنخصصه لموضوع أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:

^{٢٠} خديجة بوريب، دور مؤسسات الإتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي، جامعة

منشوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسنطينة، ٢٠١١، ص ١١٦

^{٢١}Jens-Peter: THE EU CONSTITUTION, the Reader- Friendly, Denmark, ٢٠٠٥, P170. Available at <http://www.gresham.ac.uk/lectures-and-events/the-referendum-on-europe->, Accessed on 6/1/ 2017.

المطلب الأول: انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي:

كانت الحرب العالمية الثانية بأحداثها حافزاً لأن تتخذ بعض الدول الأوروبية خطوات عملية نحو الوحدة الأوروبية للحيلولة دون وقوع المزيد من الحروب في القارة. ولقد أيد "ونستون تشرشل"، رئيس وزراء المملكة المتحدة في ذلك الوقت، حينما نادى إلى نوع من "الولايات المتحدة الأوروبية"، أثناء خطاب له في جامعة زيوريخ في (١٩ تشرين الثاني ١٩٤٦)، حيث تحدث عن الخراب في أوروبا بعد الحرب وأشار إلى أن هناك علاجاً رئيساً وهو إعادة إنشاء الأسرة الأوروبية التي يمكنها أن تعيش في السلام، والأمن والحرية، و يجب ان نبني نوعا من الولايات المتحدة الأوروبية^(١).

لم تكن بريطانيا مُتحمسة للانضمام إلى أي كيان أوروبي، ويعود ذلك إلى علاقتها مع الكومنولث وعدم رغبتها في التنازل عن جزء من سيادتها، فهي لم تشارك في "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب" في عام (١٩٥١)، ولا في مباحثات تأسيس "الجماعة الاقتصادية الأوروبية" التي أعقبتها، بل أسست كياناً معارضاً لها حمل اسم "اتحاد التجارة الحرة الأوروبي" في عام (١٩٦٠) مع ست دول أخرى، ولم تنضم إلى الجماعة الاقتصادية، إلا بعد أن ثبت تفوق "الجماعة" على الاتحاد الذي أسسته بريطانيا^(٢).

إن تطور الجماعة الاقتصادية الأوروبية لتصبح عملاقاً اقتصادياً بحلول عام (١٩٦٠) شجع "ماكميلان" رئيس وزراء بريطانيا آنذاك إلى القول بأن انضمام بريطانيا إلى الجماعات الأوروبية أمر ضروري للمحافظة على قوة بريطانيا ونفوذها في العالم. وهكذا في عام (١٩٦١) قدّمت بريطانيا طلب الانضمام إلى الجماعات الأوروبية. فرفض دخولها من قبل الرئيس الفرنسي "شارل ديغول" في عام (١٩٦٢) لأنه يعتقد أن بريطانيا مرتبطة بالولايات المتحدة ورفض ازدياد النفوذ الأمريكي داخل القارة الأوروبية^(٣). وقدمت بريطانيا طلباً ثانياً للانضمام إلى الجماعات الأوروبية عام

(٢) د. عبدالعظيم الجنزوري، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

(٣) نفس المصدر، ص ٢٣

(٤) فهمي أماني محمود: الوحدة الأوروبية بين متطلبات الاندماج وعوائق السيادة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٦، نيسان ١٩٩٤، القاهرة، ص ١٢٣.

(١٩٦٧)، إلا أنها واجهت معارضته من قبل "شارل ديغول" في مايو عام (١٩٦٧)، وهكذا أصبح واضحاً أنه مادام ديغول في السلطة فلن تتمكن بريطانيا من الانضمام إلى الجماعات الأوروبية. ولكن بعد استقالة "شارل ديغول" في عام (١٩٦٩)، اجتمع خلفه "جورج بومبيدو" مع رئيس الوزراء البريطاني "إدوارد هيث" عام (١٩٧١)، وبعد مفاوضات طويلة، مُنح بريطانيا العضوية في الجماعة الأوروبية وكان دافعها الرئيس وراء دخولها للجماعة أنها وجدت نفسها في استمرار ابتعادها عن الجماعة فاقدة القدرة على المنافسة في أسواقها التي كانت ضرورية لاقتصادها^(٥).

أصبحت بريطانيا عضواً في الاتحاد الأوروبي منذ عام (١٩٧٣)، وذلك بعد عدة محاولات لانضمامها، وهذا الانضمام لم يسر بخطة ثابتة ولم يكن محل قبول الكثير من مكونات الشعب البريطاني. وصاحبت العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي صعوبات عدة، تميزت بالمد والجزر والهبوط والارتفاع، لأن الانضمام لم يكن أصلاً محل إجماع البريطانيين لذا في عام (١٩٧٥)، أي بعد عامين فقط من الالتحاق بالسوق، اضطر رئيس الوزراء "هارولد ويلسون" إلى الدعوة لاستفتاء شعبي حول العضوية، وقد نجح "هارولد ويلسون" بعقريته السياسية، في إقناع الرأي العام البريطاني بأنه حصل من دول السوق على ما يكفي من التنازلات لحراسة المصالح البريطانية، حيث صوتت نسبة (٦٧،٢%) لصالح البقاء في الاتحاد، الذي كان في ذلك الوقت مجرد منطقة تجارة حرة^(٦).

بدأت خلافات بريطانيا مع الاتحاد الأوروبي بشأن العديد من القضايا مع بداية الأزمة المالية في عام (٢٠٠٨)، فقد طالب رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كامرون" من أوروبا خططاً لفرض ضريبة على البنوك، وتقييد القطاع المالي في لندن. وفي عام (٢٠١٥) فازت بريطانيا في دعوى قضائية ضد البنك المركزي الأوروبي في محكمة العدل الأوروبية، حيث حاول البنك المركزي الأوروبي نقل وظيفة مقاصة معاملات منطقة اليورو إلى داخل الاتحاد، وكان يمكن لمثل هذه الخطوة أن تستبعد لندن، بينما

^(٥) د. عبد العظيم الجنزوري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣

^(٦) Bogdanor, Vernon. The Referendum on Europe, 1975. Available at <http://www.gresham.ac.uk/lectures-and-events/the-referendum-on-europe->, Accessed on 6/1/2017.

تكون باريس وفرانكفورت أكثر جاذبية كمراكز مالية، ما من شأنه أن يضعف الموقف الاقتصادي في بريطانيا^(١). لقد استخدم "ديفيد كامرون" التهديد بمغادرة الاتحاد الأوروبي وسيلة للتفاوض على شروط أفضل مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي، وإذا لم يفلح هذا التهديد فقد هددتهم بالاستفتاء على الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، مع أن بريطانيا تتمتع بحقوق مميزة في الاتحاد الأوروبي دون غيرها من دول الاتحاد أهمها: ^(٢)

- ١- بعض قوانين الاتحاد الأوروبي لا يفرض بالضرورة في المملكة المتحدة، بل هي تختار ما ترغب في تطبيقه.
 - ٢- يحق لبريطانيا ألا تقدم مساعدات اجتماعية كاملة للمهاجرين إليها من دول الاتحاد الأوروبي.
 - ٣- لا تتعامل بريطانيا بالعملة الأوروبية الموحدة "اليورو" بل لها عملتها الخاصة.
 - ٤- تتمتع بريطانيا بسياسات مالية ومصرفية متحررة من قيود البنك المركزي الأوروبي.
 - ٥- بريطانيا ليست جزءاً من منطقة "شغن" الخاصة بالتنقل بين الدول الأوروبية.
 - ٦- تستعيد بريطانيا ثلثي الإسهامات التي تقدمها للاتحاد الأوروبي، لأنها لا تستفيد من الدعم الذي يقدمه الاتحاد للزراعة مثل الدول الأخرى في الاتحاد
- نلاحظ مما تقدم أن دخول بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي تأخر والسبب يعود إلى أمرين، الأول هو رفض الرئيس الفرنسي "شارل ديغول"، والثاني يعود إلى كون بريطانيا على المستوى الشعبي على الأقل، ليست متحمسة لهذا الانضمام.
- المطلب الثاني: أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:
- على الرغم من كل الامتيازات التي حظيت بها بريطانيا أو الشعب البريطاني إلا أنها غير متماسكة مع الاتحاد الأوروبي، وهناك رغبة دائمة بالحصول على المزيد من

^(٢) نقلاً عن: الموقع حزب تحرير، علاقة بريطانيا بالاتحاد الأوروبي، على الرابط الإلكتروني:

<http://hibz-ut-tahrir.info/ar/index.php/ameer/political-questions/36961.html> في

٢٠١٦/١٢/٢٥

^(١) Brexit Explained: All You Need To Know About the UK Referendum, available at: <http://www.spiegel.de/international/europe/all-you-need-to-know-about-the-brexite-referendum-in-the-uk-a-1097629.html#sponfact=5> , Accessed on 6/1/2017.

الاتحاد الأوروبي، واستخدام ورقة الاستفتاء لدى الأحزاب السياسية في بريطانيا خصوصا في الحملات الانتخابية، وذلك لتحقيق المزيد من الامتيازات من الاتحاد أولاً، ولتحقيق النصر في الانتخابات البرلمانية ثانياً^{٢٩}. إن أكثرية الشعب البريطاني دائماً يطالبون بالخروج من الاتحاد الأوروبي، كما سيتم توضيحه لاحقاً. لذلك قررت أغلبية البريطانيين في استفتاء (٢٣ حزيران ٢٠١٦) الانسحاب من الاتحاد الأوروبي "بريكست" * بعدما أكملوا (٤٣) عاما من عضويتهم فيها، حسم البريطانيون أمر بلادهم، و صوتوا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي بنسبة (٥١،٩%) لصالح معسكر الخروج، و (٤٨،١%) لصالح معسكر البقاء^{٣٠}.

فعلى الرغم من إمكانية أي دولة ترك الاتحاد الأوروبي إذا ما رغبت في ذلك، وفعلاً تفاوضت بريطانيا على شروط خروجها مع شركائها في المجلس الأوروبي، إلا أن هذا لا يعني خروج بريطانيا الفوري والتلقائي، إنما سترتب عليه على المستوى القانوني بدء عملية تفاوض طويلة مع الاتحاد الأوروبي لتنفيذ قرار الانسحاب، إن (المادة ٥٠) من معاهدة (لشبونة) تنص على آلية الانسحاب الطوعية للدول من جانب واحد في الاتحاد الأوروبي، قائلة:

يحق لأي دولة عضو أن تقرر الانسحاب من الاتحاد الأوروبي وفقاً للمتطلبات الدستورية الخاصة بها. ولانطلاق عملية الخروج، يجب على حكومة الدولة أن تعلن رسمياً عن نيتها سحب العضوية وإبلاغ المجلس الأوروبي بذلك، وقبل ذلك يبقى القرار في إطار المناقشات غير الرسمية^{٣١}.

^{٢٩} الموقع جنوبية: كل ما تحتاج معرفته عن استفتاء بريطانيا على الانفصال، على الرابط الإلكتروني:

<http://janoubia.com/2016/06/25> . في ٢٤/٢/٢٠١٧

* بريكست (Brexit) هي الكلمة التي أصبح استخدامها كطريقة المختصرة الداعية لخروج بريطانيا من الاتحاد، والمكونة من كلمتي: "بريطانيا" و"خروج" باللغة الإنجليزية، وبالطريقة نفسها، كان يطلق على خروج اليونان من منطقة اليورو اسم Grexit في الماضي للمزيد انظر: Brexit: All you need to know about the UK leaving the EU، علي موقع بي بي سي، علي الرابط الإلكتروني التالي

<http://www.bbc.com/news/uk-politics-32810887> في ١٠/٢/٢٠١٧.

^{٢٩} EU referendum result: Available at

http://www.bbc.com/news/politics/eu_referendum/results Accessed on 1/8/2016.

^{٣١} Dáithí Ó Ceallaigh, Brexit: A Status Report, January 2017, Available at:

<http://www.iea.com/publications/brexit-a-status-report> , Accessed on 1/3/2017

كان "حزب الاستقلال البريطاني" *، الذي فاز بالانتخابات الأوروبية الأخيرة، هو الداعي الأكبر للانفصال، وحصل على ما يقارب أربعة ملايين صوت (١٣%)، في الانتخابات عام (٢٠١٤). إضافة إلى ذلك، دعا ما يقارب نصف البرلمانيين من المحافظين البريطانيين، بمن فيهم خمسة وزراء، وبعض نواب "حزب العمال"، للخروج. ولكن رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كامرون"، الذي أعلن نيته الاستقالة، أراد بقاء بريطانيا في الاتحاد، بالإضافة لـ (١٦) وزيرا في حكومته، في حين تعهد الحزب المحافظ بالحياد في الحملة، مقابل دعم حزب العمال للبقاء^{٣٢}.

وفي ضوء المبادئ التوجيهية التي يقدمها المجلس الأوروبي، يتعين على الاتحاد الأوروبي التفاوض وإبرام اتفاقية الانسحاب مع تلك الدولة، التي تحدد الترتيبات لانسحابها، مع مراعاة إطار علاقاتها المستقبلية مع الاتحاد، وتشمل المفاوضات طرح مسودة الاتفاق إلى المجلس الأوروبي الذي يضم جميع زعماء دول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها (٢٧) دولة، غير أن الاتفاق يحتاج إلى موافقة ما لا يقل عن (٧٢%) من أعضاء المجلس قبل تصديق البرلمان الأوروبي عليه. وبعد عامين، يمكن تمديد فترة المفاوضات فقط في حال وافقت الدول الـ (٢٧) جميعها، وتنتهي فاعلية تطبيق المعاهدات الأوروبية على الدولة المعنية منذ تاريخ بدء نفاذ اتفاقية الانسحاب، أو بعد عامين من إبلاغ الاتحاد الأوروبي^{٣٣}.

ونتائج استفتاء بريكست، لم تأت من الفراغ، بل هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تكوين الرأي العام لدى أغلبية الشعب البريطاني بأن من المفروض التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وسنحاول عرض أهم الأسباب التي دفعت بريطانيا للانسحاب عن الاتحاد الأوروبي:

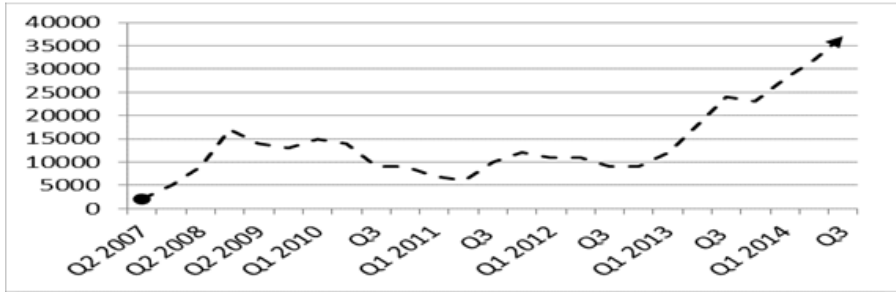
* حزب استقلال بريطانيا: تأسس عام (١٩٩٣) عن طريق مجموعة من أعداء السياسات الأوروبية والمتخوفين من طموحات تحويل الاتحاد الأوروبي إلى فيدرالية تذهب معها السيادة البريطانية، ودائماً يضغطون على الحكومة للانسحاب من الاتحاد الأوروبي، و الكثير من الأعضاء ذوي التوجهات العنصرية. للمزيد انظر: موقع نون بوست، حزب استقلال بريطانيا: كيف يغير ملامح السياسة الإنجليزية؟ علي الرابط الإلكتروني <http://www.noonpost.org/content/655> في ٢٠١٧/٢/٢٢.

^{٣٢} (موقع نون بوست، مصدر سبق ذكره).

١. قضية المهاجرين واللاجئين

كانت الهجرة من أهم شكاوى بريطانيا الرئيسية، وأحد الأسباب التي تجعل معظم البريطانيين يدعم الانسحاب من الاتحاد الأوروبي. وإن المخاوف الرئيسية للحكومة البريطانية ترتبط بالهجرة المتزايدة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لا سيما من أوروبا الشرقية والجنوبية، فمثلا المخطط البياني رقم (١) يوضح تطور هجرة المواطنين من رومانيا وبلغاريا إلى المملكة المتحدة بين العامين (٢٠١٤-٢٠٠٧) وكذلك يوضح شروط التي بموجبها يصبح المهاجرين مستفيدين من الخدمات العامة المتعلقة بالصحة والتعليم والمواصلات، إلى جانب تنافس ملحوظ في سوق العمل، حيث أصبحت المنافسة شديدة على مختلف الوظائف^(٣٤).

المخطط البياني رقم (١) يوضح تطور هجرة المواطنين من رومانيا وبلغاريا إلى بريطانيا بين العامين (٢٠١٤-٢٠٠٧)



Source: National Bureau of Statistics, UK 2015

إن رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كاميرون" كان قد تعهد منذ خمس سنوات بخفض معدلات الهجرة إلى أقل من (١٠٠) ألف مهاجر سنوياً، وهو يتعرض لانتقادات كبيرة بسبب إخفاقه في تحقيق هذا الهدف، وتزايدت معدلات الهجرة منذ ذلك الحين، مع توافد (٣١٨) ألف شخص إلى بريطانيا عام (٢٠١٤)، وهو أكبر عدد يسجل خلال عشرة أعوام^(٣٥). ويشير آخر الإحصاءات إلى أن عدد المهاجرين في بريطانيا يقدر

^(٣٤) موقع المصري اليوم: الأجانب يحظون بفرص عمل داخل بريطانيا أكثر من المواطنين: «كاميرون» يعد بتخفيض الهجرة، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://lite.almasryalyoum.com/extra/60973> في ٢٠١٧/٢/١٠.

^(٣٥) نفس المصدر.

ب(٨٦٣) ألف مهاجر، وهو ما يشكل عبئاً بقيمة تتجاوز (٣،٦٧) مليارات جنيه استرليني، (٤،١٣١) مليارات دولار سنوياً^{٣٦}.

٢. هيمنة القوانين الأوروبية على القوانين الوطنية

بريطانيا كانت ترغب في إعطاء البرلمان الوطنية الحق في رفض أي تشريع يصدر على المستوى الأوروبي ويتعارض مع تشريعات الدول ومصالحها القومية. وأصبح الناخب البريطاني على قناعة بأن الخروج من الاتحاد الأوروبي يعني إعلاء صوت القوانين الوطنية البريطانية، وأنه لن يكون هناك سيطرة من قبل القوانين الأوروبية الاتحادية، وهو ما سيسهم في إعادة السيطرة على قوانين التوظيف والخدمات الصحية والأمن. لذلك دعا المواطنون إلى التصويت بالخروج من الاتحاد الأوروبي، لأن الاتحاد الأوروبي بأعتقادهم قيد بريطانيا بالعديد من القوانين واللوائح، إضافةً إلى دفع المليارات سنوياً كرسوم العضوية^{٣٧}. لأن الاتحاد الأوروبي كغيره من المنظمات الأوروبية يفرض رسوماً على الدول الأعضاء كل بحسب قوته الاقتصادية وتعافيه، لكن بريطانيا التي اعتمدت سياسة تقشفية بسبب العجز في موازنتها تتذمر من الرسوم الأوروبية التي تثقل كاهل خزبتها التي يجب عليها دفع ما يقارب (٥٠) مليون جنيه إسترليني يومياً، ويمكن تخصيص تلك المبالغ المالية للمجالات الأخرى كالصحة والتعليم^{٣٨}.

٣. المكانة و النفوذ الدولي

إن لبريطانيا تاريخاً طويلاً كونها لاعبة رئيسة على الساحة السياسية الدولية، وهي عضو في العديد من المنظمات الدولية، أهمها G7، G20، وحلف الشمال الأطلسي، وعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، فضلاً عن أن لدى بريطانيا في

^{٣٦} نقلاً عن موقع الخليج اونلاين: ٨ أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الأوروبي، على الرابط الإلكتروني:

<http://alkhaleejonline.net> في ٢٠١٧/٣/٢.

^{٣٧} أحمد ناصر، حكاية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كلها، على موقع هيفيتون بوست عربي، على الرابط الإلكتروني: http://www.huffpostarabi.com/ahmed-nasser/post_12438_b_10712346.html في

٢٠١٧/٣/٢.

^{٣٨} موقع الخليج اونلاين، مصدر سبق ذكره.

السنوات الأخيرة، ثلاث قنوات رئيسة أخرى على مستوى نفوذها الدولي: الاتحاد الأوروبي والشراكة الاقتصادية والأمنية مع الولايات المتحدة، والعلاقات الشائبة والمؤسسية الرئيسة الأخرى^(١). ويعتقد البريطانيون أن تأثير بلادهم داخل الاتحاد الأوروبي ضعيف، وفي حال خروجها عن الاتحاد ستمكن من التصرف بحرية أكثر والحصول على مكانة أفضل، وكانت خسارتها بسبب انضمامها للاتحاد الأوروبي يضاهي انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. ومن أشهر الدعاة لهذا النفوذ عمدة لندن السابق "بوريس جونسون"^(٢)، وهو أحد زعماء الحملة الدعائية للمتشائمين اتجاه الأوروبيين وقائد حملة التصويت لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، يؤكد "جونسون" على أن استفتاء "بريكست" فرصة لاستعادة بريطانيا السيطرة الكاملة، فضلا عن مبالغ مالية كبيرة ستستردّها، وسيكون لها القرار الكامل بخصوص سياستها التجارية، ونظامها التشريعي^(٣).

٤. مخاوف بريطانيا فيما يتعلق بسيادتها

إن زيادة الاندماج في الاتحاد، والتوجه نحو أوروبا أكثر اتحادية، وعملة واحدة، وتحرك الاتحاد الأوروبي نحو اتحاد سياسي وسوق موحد، كل هذا جعل بريطانيا مجرد دولة أخرى مندمجة في أوروبا مثل بلجيكا. لقد كان هذا يعني أيضا أن تتخلى بريطانيا عن بعض سيادتها وسلطاتها والقوانين البرلمانية لصالح البرلمان الأوروبي ومقره في بروكسل، وهناك نوع آخر من الاختلاف يظهر بين حين وآخر وهو يتعلق بتوسيع الاتحاد من خلال اتحاد أوروبي أعمق، إذ إن ألمانيا تريد توسيع الاتحاد ولاسيما بعد انضمام دول أوروبا الشرقية وتحويله إلى الاتحاد الفدرالي، وفرنسا من المؤيدين، وعلى

^(١)European Movement International, The consequences of a British exit from the European Union. Available at: http://europeanmovement.eu/wpcontent/uploads/2016/05/EMI_16_PolicyPosition_Br_exit_17_VIEW_FINAL.pdf Accessed on 15/2/2017.

* الكسندر بوريس جونسون: هو قائد حملة التصويت لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، انتمى بوريس لحزب المحافظين، وفي عام (٢٠١٦) انتخب بوريس ليصبح عضوا بمجلس العموم البريطاني، ليصبح أحد أبرز الوجوه المعروفة على الساحة السياسية. وفي (٢٠٠٨) تم انتخابه ليصبح عمدة لندن، وأعيد انتخابه لنفس المنصب لمدة أربع سنوات أخرى في مايو-آيار (٢٠١٢). للمزيد انظر: هاميس المناوي، "بوريس جونسون".. الرجل الذي قاد بريطانيا خارج أوروبا، على موقع الغد، على الرابط الإلكتروني: <http://www.alghad.tv/%D8%A8%D9> في ٢١/١/٢٠١٧

^(٢) نقلا عن موقع الخليج اونلاين، مصدر سبق ذكره.

العكس بريطانيا ترفض الفكرة وتتردد في تطبيق استعمال عملة اليورو بدلاً من الجنيه الاسترليني^(٤١).

ولم تخف بريطانيا تخوفها من سيطرة دول منطقة اليورو الـ (١٩) على مجريات اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، إذ يؤكد الخبراء أن الاتحاد النقدي الذي رفضت بريطانيا الدخول فيه، أصبح محور اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، وأصبحت جميع القرارات تتطلب تفاوضاً من قبل أعضائه في البداية، ثم يتم عرضها بعد اتفاق الأعضاء في منطقة اليورو على دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة^(٤٢).

وإذاً، يمكن القول أن دخول بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي كان محل شك البريطانيين بشكل دائم مطالبين بالخروج، وهذه المطالب تتجدد مع كل الانتخابات البريطانية، كما أخرجت انضمامها إلى عام (١٩٧٣)، أي بعد تأسيسها بـ (٢٢) سنة، وتلك الأسباب التي أشرنا إليها تعطي دافعاً قوياً للبريطانيين للخروج من الاتحاد الأوروبي، وتم الإقرار بالخروج بعد حوالي (٤٣) عاماً من انضمامهم إلى الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث: آفاق تطور العلاقات البريطانية-الأمريكية بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي

إن مستقبل العلاقات بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وآفاقها تحظى بأهمية كبيرة خصوصاً بعد إجراء استفتاء بريكست وقرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وفوز "دونالد ترامب" في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في عام (٢٠١٦)، ولأهميتها نتناول هذا الموضوع في مطلبين متتاليين، كما يأتي:

المطلب الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المؤيدين والمتحمسين على بقاء بريطانيا ضمن الاتحاد الأوروبي، وذلك لاعتقادها بأن بريطانيا تعد طرفاً مهماً لشراكة عبر الأطلسي، وعندما تحدث الخلافات في العلاقات بين الولايات المتحدة و دول

(٤١) د. أحمد سعيد نوفل: مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

(٤٢) أحمد ناصر، مصدر سبق ذكره.

الاتحاد الأوروبي، فإن بريطانيا لها القدرة على لعب دور الوسيط الإيجابي في حل الخلافات^(٣). وأعلن الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" في مؤتمر صحفي في ختام قمة دول أمريكا الشمالية بالعاصمة الكندية (أوتاوا) أنه لا توجد لدى واشنطن مخاوف بشأن تردي العلاقات مع بريطانيا، لأن مسألة "بريكست" يعقد حل بعض القضايا القائمة، وإن علاقات بريطانيا و الولايات المتحدة ستبقى بدون تغيير حتى بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي^(٤). وبعد إعلان نتيجة استفتاء بريكست كان أول ردود الفعل جاء من "باراك أوباما" الذي صرح بأن "شعب بريطانيا قال كلمته ونحن نحترم قراره، المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي سيقعان شريكين لا يمكن الاستغناء عن أي منهما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، حتى عندما يبدأان التفاوض بشأن طبيعة العلاقة المستمرة بينهما"^(٥).

كان لزيارة "باراك أوباما" إلى لندن قبل الاستفتاء أثر عكسي سلبي على عملية استفتاء "بريكست"، إذ جاء تدخله لدى الناخب البريطاني، إبان زيارته للندن قبل الاستفتاء بنتائج عكسية^(٦). وقد انتقد عمدة لندن "بوريس جونسون" موقف أوباما من الاستفتاء وتدخله بالشأن الداخلي لبريطانيا وقال عن أوباما إنه يكره الإمبراطورية البريطانية وإن مشاعره معادية لبريطانيا، وذكر زعيم حزب الاستقلال "نايجل فاراج" في ما وصف بـ "العنصرية" أن أوباما الذي تعود أصوله إلى الدولة الكينية إحدى مستعمرات بريطانيا، لا يحب البريطانيين وهو لم ينس تلك الحقبة بعد، كما وقع أكثر من مئة نائب معارض لأوروبا رسالة تدعو الرئيس الأمريكي إلى عدم التدخل في

^(٣) رائد الهاشمي: هل سيقع الطلاق بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي؟ على موقع الصدى نت، على الرابط الإلكتروني:

<http://elsada.net/10139> في ٢٠١٦/١١/١١.

^(٤) منذر سليمان: الأبعاد الأمريكية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، متاح على الموقع الميادين على الرابط الإلكتروني: <http://www.almayadeen.net/news/analysis/37932> في ٢٠١٦/١١/١١.

^(٥) نقلا عن الوسيط اونلاين: بريطانيا تختار مغادرة الاتحاد الأوروبي محدثة زلزالاً... وكامبيون يعلن استقالته، صحيفة يومية سياسية مستقلة، البحرين، على الرابط الإلكتروني: <http://www.alwasatnews.com/news/1130304.html>

^(٦) منذر سليمان: مصدر سبق ذكره.

النقاشات الداخلية بشأن البقاء في الاتحاد، إن أغلبية البريطانيين يعدون تدخل أوباما في النقاش الدائر حول الاستفتاء غير جائز وكان من الأجدر به ألا يتدخل^(٤٧). وبعد إعلان نتيجة استفتاء "بريكست"، ناقش الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" تصويت بريطانيا للانسحاب من الاتحاد الأوروبي مع رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كاميرون" والمستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل"، و عبر كل من "أوباما وميركل" عن أسفهما لقرار الناخبين البريطانيين لكنهما عبرا أيضا عن احترامهما لإرادة الشعب البريطاني. و خلال مناقشته أكد أوباما لكاميرون أن العلاقة الأمريكية الخاصة مع بريطانيا وعضوية بريطانيا في حلف الشمال الأطلسي تبقيان حجر زاوية في السياسة الأمريكية^(٤٨). ولكن لم يخف مخاوفه واستياءه لإعلان نتائج الاستفتاء، إذ عبر عن خوفه الاستراتيجي من ضياع أول حلقة في عقد النظام العالمي، بعد الحرب العالمية الثانية، إذ يعد الاتحاد الأوروبي أحد أعمدة النظام العالمي، ذلك لأن الاتحاد الأوروبي بالنسبة لأمريكا ركيزة أساسية و متمسكة به مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج الاستفتاء.

وعندما فاز "دونالد ترامب" برئاسة الولايات المتحدة في الانتخابات التي جرت في نهاية عام (٢٠١٦)، كانت ردود فعل الحكومة البريطانية إيجابية أكثر بكثير من بعض الدول الأوروبية الأخرى، وأشار عدد من المسؤولين البريطانيين إلى إتاحة الفرص لتقوية "العلاقة الخاصة" مع الولايات المتحدة، خصوصا في مجال التجارة والأمن والدفاع^(٤٩). وبعد سبعة أيام من تولي الرئاسة الجديدة التقى "دونالد ترامب" برئيسة الوزراء البريطانية "تيريزا ماي"، في البيت الأبيض، وهذه الزيارة تشير إلى العلاقة الخاصة والحية بين البلدين، وتحالف الأنكلو-الأمريكي يبقى في قلب التفكير الإستراتيجي في إدارة "دونالد ترامب" الجديدة. وأكدت "تيريزا ماي" على أن بريطانيا والولايات المتحدة تربطهما علاقات خاصة ومستمرة تقوم على قيم الحرية والديمقراطية والشراكة، وكنا وسنظل شريكين قويين وثيقين في التجارة والأمن والدفاع^(٥٠). وجدد

^(٤٧) موقع نون بوست: مصدر سبق ذكره.

^(٤٨) نقلا عن الوسيط اونلاين: مصدر سبق ذكره.

^(٤٩) Artur Kacprzyk and Wojciech Lorenz. Ibid.

^(٥٠) نقلاً عن: موقع الكويت اليوم على الرابط الالكتروني:

<http://www.kuwaityoum.com/amp/articl-35924.htm>

"دونالد ترامب" خلال مؤتمر صحفي الذي عقده مع رئيسة الوزراء البريطانية "تيرزا ماي" تأكيد دعمه لقرار بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي قائلاً "إن بريطانيا حرة ومستقلة تشكل نعمة للعالم"^(١).

وبعد إعلان نتيجة الاستفتاء، اقترح "ترامب" إقامة علاقة تجارية مختلفة كلياً بين بريطانيا والولايات المتحدة^(٢). وكان "دونالد ترامب" يشير بنفسه إلى "بريكست" أثناء الحملة الانتخابية وأعرب عن مساندته الواسعة لمبدأ حرية جميع البلدان (وليس فقط الولايات المتحدة) والسعي للمصلحة الذاتية الوطنية. هذا، جنباً إلى جنب مع تهنية مبكرة "لتيريزا ماي" ما يعني إرسال إشارات إيجابية لمستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وقال مستشار التجارة الخاصة "لدونالد ترامب"، "دان ديمكو"، إن المملكة المتحدة ستكون في مقدمة قائمة اتفاق تجاري مع الولايات المتحدة. والولايات المتحدة هي ثاني أكبر سوق لبريطانيا بعد الاتحاد الأوروبي، حيث بلغت قيمة الصادرات (٤٥) مليار يورو لعام (٢٠١٥)^(٣).

إن الإدارة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية تحاول تطبيق السياسات التي أقرتها الرئيس الأمريكي الجديد بخصوص منظمة حلف الشمال الأطلسي وروسيا.^(٤) وقد تؤثر في تلك العلاقة. لأن "دونالد ترامب" هدد أكثر من مرة حلف الشمال الأطلسي، وفي مناسبات عدة، بأن كل دولة يجب أن يدفع مستحقاتها، أي يجب تخصيص (٢%) من الميزانية التي تصرف للدفاع^(٥). وإن التحدي الأكبر الذي يواجه السياسة الخارجية البريطانية، بعد فوز "دونالد ترامب" بالرئاسة الأمريكية هو التحدي الروسي، لأن بريطانيا من بين أكثر الدول الأوروبية عداًء ضد روسيا، حتى قبل

(١) نقلاً عن: موقع الراية على الرابط الإلكتروني: <http://www.raya.com/news/pages/43cb3cd7-3ff7-418c-932f-5cd0636668d2>

٢٠١٦/١٢/٢ في [932f-5cd0636668d2](http://www.raya.com/news/pages/43cb3cd7-3ff7-418c-932f-5cd0636668d2)

^٢ "President Trump" The Foreign Policy Challenges of the President-Elect, Future Policy Organisation (FPO), Global Politics Series: Special Report, USA, 2016, p11.

^٣ Mark Essex, What does Trump's historic win mean for the UK, the EU and Brexit? The Brexit Column Issue 8 November 2016.

^٤ Artur Kacprzyk and Wojciech Lorenz. Ibid.

^٥ Almut Moller and Tim Oliver, Ibid, P 17.

أزمة أوكرانيا (٢٠١٤)^٦ وإن الإدارة الجديدة و"دونالد ترامب" في موقع قوي لانتعاش العلاقة الخاصة مع بريطانيا، لأنها شريكة دائمية في مجالات عدة كال دفاع و التجارة و الاستخبارات. وإن بريطانيا لا تزال تتمتع بمرتبة "أفضل دولة" للتبادل التجاري بالنسبة لواشنطن، والتي ستضع أمام لندن كل ما تستطيع من تسهيلات وتبادلات تجارية مع دول أخرى^٧.

والعلاقة الخاصة التي تربط بريطانيا بالولايات المتحدة تركز على مجالات عدة، أبرزها المجالات الأمنية والعسكرية والتجارية. المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية هما الشريكان الرئيسان في مجال التعاون في الصناعة العسكرية. وشارك البلدان في أكثر من (٢٠) برنامجاً للمعدات المشتركة، بما في ذلك برنامج جوينت سترايك فايتر (JSF)*، ومعظم الشركات الأمريكية لها وجود في المملكة المتحدة بواسطة بي أي إي سيستمز (BAE System) وهي شركة متعددة الجنسيات مختصة في الصناعات الجوية والدفاعية مقرها في لندن ولها فروع في جميع أنحاء العالم. ومن بين كبرى شركات الصناعات الدفاعية في العالم، فضلاً عن أن العديد من الشركات البريطانية تعمل في الولايات المتحدة. وكانت المبيعات العسكرية الخارجية للولايات المتحدة من خلال اتفاقات مع بريطانيا حوالي (٦٩٢،٦) مليون دولار في موازنة عام (٢٠١٣) وكذلك الشحنة الأمريكية للمبيعات التجارية المباشرة (المقابل إلى الحكومة) إلى بريطانيا بلغت حوالي (٢٠٨،٦) ملايين دولار في موازنة عام (٢٠١٣) الخاصة^٨.

^٦)Richard Reeve: Special Measures: Donald Trump and Trans-Atlantic Relation, Oxford Research Group, London. 2017. P4.

^٧ منذر سليمان: مصدر سبق ذكره.

* جوينت سترايك فايتر (JSF) Joint Strike Fighter program) هو برنامج للتطوير والاستحواذ، يهدف إلى استبدال مجموعة واسعة من الطائرات الموجودة حالياً في الخدمة، وتشمل الطائرات المقاتلة والضاربة و طائرات الهجوم الأرضي في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا وهولندا وحلفائهم. للمزيد انظر: JOINT STRIKE FIGHTER - DOD Actions Needed to Further Enhance "Restructuring and Address Affordability Risks" (PDF). United States Government Accountability Office. Retrieved 1 August 2012

^٨ U.S. Department of State, Section 655 Annual Military Assistance Report. Available at: https://www.pmddtc.state.gov/reports/655_intro.html Accessed on 1/6/2016

وهناك تعاون بين الوكالات البريطانية بشكل روتيني مع نظرائهم في الولايات المتحدة الأمريكية لتبادل المعلومات، والوكالات مختصة بتنفيذ القانون إضافةً إلى أن الاستخبارات الأمريكية والبريطانية تعمل بشكل منتظم كشركاء حقيقيين، وأن التعاون الاستخباراتي ومكافحة الإرهاب بين البلدين راسخ، والمنفعة متبادلة، على الرغم من أن العديد من التفاصيل والإنجازات تظل سرية، وتمكنت المخابرات الأمريكية والبريطانية من تعطيل عمليات إرهابية متعددة ضد كلا البلدين في السنوات الأخيرة^(٥). والعلاقة العسكرية بين البلدين مستمرة على مستوى الأسلحة النووية والاستخباراتية، إذ إن الاتفاق النووي بين البلدين يعود إلى عام (١٩٥٨)، والاتفاقات الاستخباراتية تعود إلى أبعد من ذلك، إلى عام (١٩١٧)، عندما دخلت الولايات المتحدة التحالف في الحرب العالمية الأولى^(٦).

أما فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين بريطانيا والولايات المتحدة، فيمكن وصفها بأنها "علاقات مستدامة"، فقد وصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بالولايات المتحدة في بريطانيا في عام (٢٠١٣) حوالي (٥٧١) مليار دولار، في حين وصل حجم الاستثمار الخاص ببريطانيا في الولايات المتحدة حوالي (٥١٨،٦) مليار دولار^(٦). وكذلك السياحة والتجارة أيضا من بين الركائز المهمة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، وفي عام (٢٠١٣) قام سكان الولايات المتحدة الأمريكية ب(٢،٦٤) مليون رحلة إلى بريطانيا، وكان هناك أكثر من (٣،٨) ملايين زائر بريطاني إلى أمريكا في عام (٢٠١٤). وكانت الصادرات الأمريكية من السلع إلى بريطانيا تقدر قيمتها بنحو (٥٣،٩) مليار دولار، وكانت واردات الولايات المتحدة من المملكة المتحدة تبلغ قيمتها أكثر من (٥٤) مليار دولار للعام نفسه^(٧).

^(٥) Derek E. Mix. Ibid, P10.

^(٦) Kathleen Burk: The Impact of the Trump Administration on U.S.UK Relations, H-Net: Humanities & Social Sciences Online (H-Diplo), united stated, 2017, p1.

^(٧) Dan Hamilton and Joseph Quinlan, The transatlantic economy 2015-Washington DC: Center for Transatlantic Relations, Johns Hopkins University School of Advanced International Studies, 2015.p.93.

^(٨) Derek E. Mix. Ibid, pp 15-16.

بل وصل مستوى العلاقات بين البلدين إلى حد مطالبة العديد من الأصوات داخل بريطانيا، بضرورة الانسحاب من الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى "اتفاقية نافتا" للتجارة الحرة في شمال أمريكا، كما أن البعض ينادي بأهمية إنشاء منطقة "Anglosphere"، التي تضم دول الكومنولث مثل كندا وأستراليا ونيوزلندا، مع ضرورة ربط الولايات المتحدة اقتصادياً بهذه المنطقة^٣.

يرجع التمسك الأمريكي ببقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي إلى مواقف بريطانيا المساندة للولايات المتحدة في عدة قضايا هامة" مثل: مفاوضات بروكسل، وقد نجحت في إقناع الاتحاد الأوروبي بضرورة حرب تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وفرض عقوبات على روسيا في (٢٠١٤)^٤. ومن هنا نفهم أيضاً سر تمسك أمريكا ببقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي ومدى علاقة ذلك بالدور البريطاني والدور الأوروبي في العالم لخدمة المصالح الأمريكية.

المطلب الثاني: سيناريوهات آفاق تطور العلاقات البريطانية الأمريكية:

إن العلاقات بين بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية بعهدتها الجديد تتعرض لتأثيرات عديدة، خاصة على خلفية تصريحات "دونالد ترامب" التي كانت مثيرة للجدل والتي وضعت الدارسين والمحللين في حال من التكهن والتنبؤ بما تحمله الأيام المقبلة لتلك العلاقات وما سيناريوهات تلك العلاقة التي تربط بريطانيا والولايات المتحدة منذ عقود ومرت بمراحل زمنية، خاصة بعد إعلان نتائج استفتاء (٢٣ حزيران/٢٠١٦) في بريطانيا، وفوز "دونالد ترامب" في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية عام (٢٠١٦). هناك سيناريوهات عدة، من بين أهمها:

السيناريو الأول: الاستمرارية و التقدم في العلاقات: إن بريطانيا تعد لاعباً محورياً في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وإن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سوف يؤدي إلى إعادة تشكيل العلاقات الأمريكية الأوروبية، وسوف يعيد صياغة مفهوم الجغرافيا السياسية في القارة الأوروبية، ويشير العديد من الآراء في

^٣ Ben Wellings and Helen Baxendale, 'Eurocepticism and the Anglosphere: traditions and dilemmas in contemporary English nationalism', Journal of Common Market Studies 53: 1, 2015, pp. 123-39.

^٤ Nile Gardiner and Theodore Bromund. Ibid, p1.

الولايات المتحدة إلى أن مسألة عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي تعد من أهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية^{٦٩}.

بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي تقوم دائماً بدور إدامة التوازن بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وتُسمى "الجسر الأطلسي" بين هذين العالمين، وبعد خروجها بإمكانها التركيز على أولويتها كعلاقة نشطة مع الولايات المتحدة.^(٦٩) من المحتمل أن تبني بريطانيا علاقة أكثر تعمقاً للتعاون مع الولايات المتحدة في المجال الأمني والدفاع والاقتصاد، وذلك لتجنب التأثيرات السياسية والاقتصادية السلبية التي تواجهها بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي.

تعد بريطانيا أكبر مكان للاستثمارات الأمريكية الخارجية، هناك (٥) تريليونات دولار من أموال الشركات موجودة في بريطانيا، أي (٢٢%) من مجموع أموال الشركات الأمريكية، وتقريباً مليون وظيفة أمريكية تعتمد على الشركات البريطانية الموجودة في الولايات المتحدة^(٦٩). لذلك فإن أمريكا لن تتأثر كثيراً بخروج حليفها الإستراتيجي بريطانيا من الاتحاد، إذ يعطي فرصة للولايات المتحدة لتعميق التحالف الأمريكي البريطاني القديم وتعزيز المشروع الأوروبي المضطرب وتأطير جهود التعاون بين البلدين أكثر فيما يخص قضايا التنمية والأمن العالمي بحسب مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية، كما يمكن احتواء المخاطر الاقتصادية التي قد تنجم عن خروج بريطانيا، وعقد اتفاقية تجارة مشتركة مع بريطانيا بشكل منفصل حتى لا يتضرر التبادل التجاري بين البلدين ولا تخسر الشركات البريطانية الميزة التنافسية لصالح شركات أخرى. لذا وبحسب المجلة الأمريكية فإن قرار الخروج لن يكون كارثة دبلوماسية واقتصادية على الولايات المتحدة، بل يمكن استثماره لبناء علاقة جديدة منفردة معها^(٦٩).

هناك آراء تؤكد على أن فوز "دونالد ترامب" لا يؤثر في مسار العلاقة الخاصة. لأن هناك عدداً قليلاً من الأدلة — بعد فوز "ترامب" — تشير إلى تغيير كبير اتجاه المملكة

^{٦٩}Tim Oliver and Michael Williams , Ibid , pp 475-567.

^{٦٩}John Bew and Gabriel: Making Sense of British Foreign Policy After Brexit, Policy Exchange, britan, 2016,p5.

^{٦٩}Nile Gardiner and Theodore Bromund. Ibid, p1.

^(٦٩) نقلاً عن موقع نون بوست، مصدر سبق ذكره.

٦ المتحدة ومسار بريكست^٦). أي بإمكان العلاقة الخاصة بين البلدين أن تستمر ولن تتأثر بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من جهة، ومن جهة أخرى تولي الرئاسة الأمريكية من قبل "دونالد ترامب"، الذي يتميز بالغموض والمثير للجدل، قد يؤدي إلى استمرارية العلاقة الخاصة كما كانت في السابق، وهناك الكثير من المواقف التاريخية التي تشهد على أن إنشاء هذه العلاقة يأتي على الأساس الاستراتيجي التحالفي، وليس على الأساس الشخصي.

السيناريو الثاني: ركود العلاقات بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية: على الرغم من أن هناك موضوعات مهيمنة تسهم في استمرارية العلاقة بين بريطانيا والولايات المتحدة، إلا أن العلاقة والوضع الجيوسياسي تغيرت بعد استفتاء "بريكست"، مما أدى إلى حدوث تأثيرات نسبية ومركزية في العلاقة الخاصة ويمكن أن تواجه انخفاضاً. وحسب معاهدة ليشبونة فإن عملية انسحاب الدول الأعضاء من الاتحاد تستغرق وقتاً قد يصل إلى عامين، وخلال تلك المدة، وفي هذا الإطار سوف تصبح العلاقات بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي تشهد نوعاً من الغموض، وسوف تقلل بريطانيا من التزاماتها داخل الاتحاد، خصوصاً فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي والعسكري. وقد يؤدي ذلك إلى ركود العلاقات بين الولايات المتحدة وبريطانيا، وسوف تضطر الولايات المتحدة إلى التوجه نحو ألمانيا والتي سوف تلعب الدور الأساس في تحديد توجهات الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو وسياساتها. ومن المحتمل أيضاً أن تواجه بريطانيا خطر انكسار في الإمكانية العسكرية أو الاختلافات الجديدة مع الإدارة الجديدة في أمريكا برئاسة "دونالد ترامب"، وسياساتها مع قضية الناتو والقضية الروسية^٧.

وينبغي ألا ننسى أن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعني فقدان الاتحاد العضو الأقوى، وذلك الانسحاب سوف يمكن ألمانيا من اكتساب المزيد من القوة سواء اقتصادياً أو عسكرياً، ومن ثم سوف تظهر ألمانيا على أنها تلعب دور المهيمن على الاتحاد الأوروبي، وهذا التغيير في القوى سوف يدفع الولايات المتحدة إلى تبني سياسات تدخلية للحفاظ على التكامل الأوروبي من إمكانية الانهيار، بل وبدلاً من أن

^٦Mark Essex. Ibid.

^٧Artur Kacprzyk and Wojciech Lorenz. Ibid.

يساعد الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة في الحفاظ على استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط ومواجهة الصعود الصيني في آسيا، فسوف تشغل أوروبا بأكملها لسنوات، إن لم تكن لعقود "بالمسألة البريطانية"^{٧٠}.

من جهة أخرى، فإن على بريطانيا، الدولة الأساس، التزامات اتجاه حماية بلدان البلطيق منذ عام (٢٠١٤)، إلا أن الرئيس الأمريكي الجديد "دونالد ترامب" ليس لديه رؤية واضحة حتى الآن حول هذا الموضوع، ما يعني ترك بريطانيا في برودة روسيا وتضايقتها بدون دعم^{٧١}. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد لا تنظر إلى المملكة المتحدة كمركز لاهتماماتها في جميع القضايا الدولية^{٧٢} مما يؤدي في النهاية إلى تراجع العلاقة الخاصة، وعدم بقائها كما كانت سابقاً، والتقليل من أهميتها، إضافة إلى تركيز الولايات المتحدة على الاتحاد الأوروبي وخاصة (ألمانيا) التي أصبحت في ريادة الاتحاد الأوروبي، ووقوع بريطانيا تحت تخدير تأثيرات نتائج الاستفتاء، كما لا يتوقعها العديد من المسؤولين في الحكومة والأحزاب السياسية، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة قد تركز على صعود منافس جديد (الصين)، وعدم تركيزها على العلاقة الثنائية. وهذا لا يأتي في إطار إلغاء كل العلاقات الموجودة مع بريطانيا لأنهما مازالتا مشتركتين في قضايا عدة سياسية وأمنية واقتصادية، ولا يمكن إلغاء كل العقود التجارية على المستوى الاقتصادي والعسكري والأمني المبرمة بين البلدين على مراحل تاريخية عدة، بل ينحصر الأمر في تراجع علاقتهما نحو الركود والانحسار.

السيناريو الثالث: تدهور العلاقة الخاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية: هذا السيناريو مبني في الأساس على سيناريو آخر، وهو تفكيك الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا منه، لأن هناك أصواتاً من دول الاتحاد الأوروبي تنادي بما نادى به البريطانيون ويريدون السير على خطى بريطانيا. ويتفاقم الوضع وازدياد شعبية هذه الأصوات، ومن

^{٧٠})Richard Reeve. Ibid, P 4.

^{٧٢} جون سويل، لماذا تهتم واشنطن بعلاقة بريطانيا بالاتحاد الأوروبي؟ على موقع موقع بي بي سي، على الرابط

الإلكتروني: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/05/160511_us_brexit في ١١/١١/٢٠١٦

^{٧١})Derek E. Mix The United Kingdom. Ibid.

ثم خروج دول أخرى من الاتحاد، سوف يفكك الاتحاد الأوروبي ويفقد مكانته في المحافل الدولية.

لأن نتيجة استفتاء "بريكست" (٢٠١٦) قد تؤدي إلى ضعف الاتحاد الأوروبي أو تفككه وسوف تؤدي إلى تفاقم مشكلات بعض الدول الأعضاء مثل (اليونان)، كما أنها سوف تزيد من تعقيد مشكلة تركيا وعلاقتها بحلف الناتو، أما بالنسبة للولايات المتحدة فإن ذلك يعني انتهاء فكرة توازن القوة وظهور ألمانيا على المسرح السياسي والاقتصادي في أوروبا واكتسابها للمزيد من القوة.

كما أن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد يؤدي إلى تفكك المملكة المتحدة ذاتها، وذلك في إطار العنف الممارس في شمال إيرلندا، والدعوات للانفصال من بريطانيا وكذلك الانفصال الأسكتلندي من بريطانيا ومن ثم سوف تخسر الولايات المتحدة حليفاً أساسياً لها، ليس على المستوى الخارجي فقط بل أيضاً على المستوى الداخلي^(١). إن تفكيك المملكة المتحدة يعني فقدان قوتها الاقتصادية والمالية، العسكرية، وأيضاً مكانتها الدولية، وهذا يعني انقسامها على أربع دول صغيرة وعدم بقائها مملكة متحدة. أي نتيجة الاستفتاء وفوز المؤيدين للخروج في الاتحاد الأوروبي يؤثر سلباً على مكانة بريطانيا العظمى في المجال الدولي ويضعف قدراتها السياسية والاقتصادية، وبدورها تقع العلاقة الخاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة تحت تأثير تلك الأحداث وتفقد أهميتها بالنسبة للإدارة الجديدة في الولايات المتحدة، وتغيير السياسة الخارجية كلياً للولايات المتحدة اتجاه بريطانيا.

الخاتمة

إن فكرة الاتحاد الأوروبي بنيت على جانب اقتصادي في المقام الأول، حيث تسعى إلى التجمع والتكامل بين الدول الأوروبية، لاسيما بعد ما تعرضت لها دول القارة الأوروبية من دمار وخسائر نتيجة الحربين العالميتين، وفي البداية كانت بريطانيا غير متحمسة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لذا تأخر انضمامها حوالي (٢٢) سنة، والبريطانيون دائماً يطالبون بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي، وفي عام (٢٠١٦) ومن

^(١)Tim Oliver and Michael Williams. Ibid ,P 553.

خلال استفتاء "بريكست" قرر الشعب البريطاني الانسحاب من الاتحاد، وهذا الخروج ربما لا يؤثر في العلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي سميت العلاقة الخاصة التي تربطهما منذ زمن بعيد، لأن هذه العلاقة تأتي على أساس استراتيجي في الميادين السياسية والاستخباراتية والأمنية والعسكرية، بالإضافة إلى الاقتصاد والتجارة حيث يعدان الأساس القوي في بناء هذه العلاقة. وفي ختام هذا البحث توصلنا إلى عدد من الاستنتاجات، من أهمها:

١. إن عملية استفتاء "بريكست" أدت إلى تقسيم الشارع البريطاني، وحتى الحكومة والأحزاب السياسية على جبهتين، الأولى بقيادة "ديفيد كامرون" رئيس الوزراء السابق من حزب المحافظين، والجهة الأخرى بقيادة رئيس بلدية لندن السابق "بوريس جونسون" من حزب المحافظين الذي يقود معسكر الداعين إلى الخروج من الاتحاد.
٢. إن بريطانيا والولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، هما أكبر حليفين، وتربطهما علاقة وثيقة وقوية سميت "العلاقة الخاصة" وتمت بينهما مئات من العقود والاتفاقيات الاستخباراتية والدفاعية والأمنية والتجارة والاقتصادية.
٣. إن بريطانيا، إضافة إلى الدور الذي تقوم به كوسيط بين الولايات المتحدة والقارة الأوروبية، فإنها بمثابة جسر تربط العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أيضاً.
٤. إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وهي الدولة القوية، قد يفتح الباب أمام دول أخرى للخروج، مما يشكل تهديداً مباشراً على بقاء الاتحاد الأوروبي.
٥. إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعزز العلاقات الاستراتيجية التحالفية مع الولايات المتحدة الأمريكية لأهداف استراتيجية عالمية.
٦. وبعد عرض سيناريوهات عدة لمستقبل العلاقة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، يمكن القول أن السيناريو الأول هو الأقرب والأكثر واقعية، ويمكن تحقيقه في المستقبل، وهذه العلاقة الخاصة قابلة للتطور والتقدم نحو الأفضل لأن إنشاء هذه العلاقة تأتي على الأساس الاستراتيجي التحالفي، وليست على أساس شخصي.

الملخص

الاتحاد الأوروبي هو أكبر تجربة ناجحة للقارة الأوروبية، ومن أهم التجارب التكاملية في العالم، بعد محاولات عدة أصبحت بريطانيا عضوا في الاتحاد الأوروبي عام (١٩٧٣)، ومنذ ذلك الحين تتميز العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بالمد والجزر، لأن الانضمام لم يكن أصلاً محل إجماع بريطاني، وتنظر بريطانيا دوماً للاتحاد الأوروبي من زاوية مصالحها الخاصة، مع كل ذلك، فإن بريطانيا تتمتع بوضع مميز داخل الاتحاد الأوروبي، وذلك لثقلها ودورها السياسي والتاريخي في العديد من القضايا، فهناك استثناءات من قوانين الاتحاد الأوروبي، حيث لا يطبق كلها على بريطانيا، فلم تكتفِ بكل الامتيازات والاستثناءات، فلجأت إلى استخدام ورقة ضغط وهي عضوية الاتحاد لحسم صراع انتخابي، كما فعل "ديفيد كامرون" في انتخابات (٢٠١٥). و بعد استفتاء "بريكست" صوت البريطانيون للإنسحاب من ذلك الاتحاد الذي أكملوا فيه (٤٣) عاماً، إن خروج بريطانيا سيكون ذا تأثير في عدد من القضايا والعلاقات و من بينها العلاقات البريطانية الأمريكية، هذه الدراسة عرضت ثلاثة سيناريوهات بخصوص هذا الموضوع، وإن السيناريو الأكثر احتمالاً للحدوث هو الاستمرارية و التقدم في العلاقات، لأن بريطانيا من المحتمل أن تبني علاقة أكثر تعمقا للتعاون مع الولايات المتحدة في مجال الأمن والدفاع و الاقتصاد، وذلك لتجنب التأثيرات السياسية والاقتصادية السلبية التي تواجهها بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي.

Abstract

The European Union (EU) is the most successful and unique module of economic and political union in the world. After several attempts, the United Kingdom became a member of the European Union in (1973), ever since the relationship between Britain and the European Union is tidal, because this accession was not already a consensus. Britain has always considered the EU in terms of its own interests. Also, the United Kingdom has a privileged position within the EU because of its political and historical role in many issues. There are exceptions to EU laws that do not apply to Britain. Exceptions resorted to the use of membership card to resolve the electoral conflict, as "David Cameron" did in the election (2015). After completing (43) years and via the "Brexit" referendum most of British people voted for leaving the EU. The "Brexit" will have an impact on a number of issues and relations, including British-American relations. This study presented three scenarios on this regard. It believes that a more expected scenario is continuity and progress in relations between the United Kingdom and the United States.